

الاتفاقية الأوروبية المتوسطة: بذور اتفاق أولي؟

نيسان 2004

الملخص التنفيذي:

في شهر كانون الأول / ديسمبر 2003، اتفق وزراء الاتحاد الأوروبي ودول الحوض المتوسط العربية على تسريع المحادثات بهدف تفعيل مستويات التبادل الزراعي التصاعدي والمتبادل بين طرفي حوض المتوسط.

وتشغل الزراعة مركزاً حيوياً وأساسياً في منطقة دول حوض المتوسط العربية، حيث أن ثلاثة أرباع الفقراء يعيشون في المناطق الريفية. وتعتمد نسبة 40% من السكان بالدرجة الأولى على الزراعة وإنتاج الفاكهة والخضار والحبوب. وبالتالي فإن القرارات المتعلقة بوتيرة ليبرالية التبادل الزراعي وتعاقبها وحجمها ستؤثر تأثيراً كبيراً في وسيلة كسب الرزق في المناطق الريفية.

إن الليبرالية المتبادلة في التجارة الزراعية بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية قد تهدد رزق المزارعين العرب الفقراء، لا بل قد تزيد من نسبة الفقر في المناطق الريفية، لا سيما مع الأخذ بعين الاعتبار الإعانات الحكومية الممنوحة لهذا القطاع في دول الاتحاد الأوروبي، ويضاف إليها التفاوت الصارخ في مستوى التنمية بين الفريقين، مما يحدو منظمة أوكسفام إلى حث الاتحاد الأوروبي إلى تعديل قوانين اللعبة بما يسمح للدول العربية بالوصول إلى أسواق الزراعة الأوروبية بصورة مباشرة وتامة في حين تحافظ على متسوى معين من الحماية لوقاية حاجاتهم التنموية الريفية. أما الحكومات العربية فيجب أن تؤمن الدعم الأفضل لصغار المزارعين بحيث تساعد على الاندماج في الأسواق المحلية والعالمية.

يجتمع وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي ودول الانتساب ودول جنوب حوض المتوسط للتفاوض للمرة الأولى في مدينة دبلين في أيار / مايو 2004. ومن الأهمية بمكان أن يغتنموا هذه الفرصة للعمل على اتفاقية تجارية زراعية ترعى مصالح الفقراء منهم.

الزراعة والشراكة الأوروبية المتوسطية

تم تأجيل العديد من المفاوضات الأساسية حول التجارة الزراعية منذ إطلاق الشراكة الأوروبية المتوسطية في العام 1995¹. ومن الملفت أنه في حين تم الاتفاق على برنامج عمل متكامل لليبرالية التجارية في قطاع التصنيع، تم التعاطي مع الزراعة على أساس الوضع القائم خلال مفاوضات الاتفاقات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية المتوسطية منفردة².

كما ولم تلحظ الدورة الأخيرة من المفاوضات الهادفة إلى ضم الدول طالبة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي إلى الشراكة³ مباحثات حول كيفية تنفيذ "الليبرالية الجزئية والتدرجية المتبادلة" لما فيه مصلحة الفقراء في المناطق الريفية⁴. كما ولم تعالج الاتفاقية الأوروبية المتوسطية بصورة معمقة أفضل سبل معالجة الطريق نحو الانفتاح الزراعي الأكبر على المدى البعيد. فالاجتماعات الإقليمية على أعلى المستويات، ومنها المؤتمرات الوزارية الأوروبية المتوسطية السنوية، قد عجزت عن تحقيق نقاشات معمقة حول حسنات وسيئات المقاربة المشتركة للتجارة الزراعية والتنمية الريفية⁵.

¹ بالإضافة إلى الدول العربية الأربع (الجزائر، مصر، الأردن، المغرب، لبنان، الأراضي الفلسطينية، تونس وسوريا)، تتضمن الشراكة الأوروبية المتوسطية دولة صناعية (اسرائيل) ودولتين طالبتين الانضمام إلى الاتحاد (قبرص ومالطا). وترتكز حملة منظمة أوسكفام "لتكن التجارة عادلة" على الدول المتوسطة والمتدنية الدخل. وبالتالي تم إقصاء اسرائيل وقبرص ومالطا من التحليل العام في ورقة العمل هذه.

² تقتصر الفقرات الزراعية في الاتفاقات على عدد محدد من الامتيازات المتبادلة مع التحضير للمزيد من المفاوضات الزراعية الثنائية والتي تبدأ مبدئياً بعد 3 أو 5 سنوات من توقيع الاتفاقية. وانتهت حتى الآن مراجعة الاتفاقيات مع المغرب وتونس واسرائيل. وتتضمن جميع الاتفاقيات الأوروبية المتوسطية تجارة زراعية تفضيلية على شكل تعزيز وتوسيع امتيازات التعرف. غير أن مجموعة كبيرة من الأبحاث تقول أن الاتفاقيات لم تقدم أفضليات تجارية جديدة تذكر للدول المتوسطية العربية، فالامتيازات ليست سخية من نواح كثيرة:

- i. تطبيق الامتيازات على عدد من المنتجات والفصول لا تتنافس خلالها البضائع المستوردة إلى الاتحاد الأوروبي مباشرة مع المنتجات المحلية؛
- ii. التعرف المفضلة غالباً ما تمنح مع تحديد الكمية على شكل معدل كوتا التعرف أو كميات مرجعية.
- iii. عند تحديد معدلات كوتا التعرف يتحول إدارتها إلى مشكلة. فامتيازات التعرف تؤدي إلى استحداث إيجار كوتا يتوزع بين المستورد والمصدر بحسب الطريقة المعتمدة لتوزيع تراخيص الاستيراد. في حال صدرت تراخيص الاستيراد باسم المستوردين الأوروبيين، وهي الحالة السائدة، قد يخسر البلد المصدر جزء من الإيجار.
- iv. غالباً ما تتحول المعايير والمقاييس إلى معيقات. وبالفعل، تم الحصول على هذه الامتيازات التجارية المحدودة بعد مفاوضات طويلة، لا بل مريرة في بعض الأحيان بين الاتحاد الأوروبي ودول المتوسط العربية.

ارتكزت المعلومات على "الأبعاد الاقتصادية والمالية للشراكة الأوروبية المتوسطية"، بقلم ألكسندر ساريس وجوزيه ماريا غارسيا ألفاريز كوك، تقرير بحث غير منشور تم تحضيره لمنظمة أوكسفام، آذار 2003. للمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع، الرجاء مراجعة أيضاً: "هل الليبرالية المطلقة ممكنة؟" بقلم جوزيه ماريا غارسيا ألفاريز كوك، المجلة الأوروبية للاقتصاديات الزراعية، المجلد 1، 29:3، 2001، صفحة 399 إلى 422.

³ قررت المفوضية الأوروبية خلال شهر شباط / فبراير 2004 مباشرة مفاوضات بهدف تعديل الاتفاقيات بما يتوافق وانتساب الدول الأعضاء الجدد العشر (أخذين بعين الاعتبار العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء الجدد والدول المتوسطية الجنوبية). ومن المقرر أن تنتهي المفاوضات بتاريخ الأول من أيار / مايو 2004.

⁴ ينص إعلان برشلونة للعملية الأوروبية المتوسطية (1995) على ما يلي: انطلاقاً من التدفق التجاري التقليدي، وبحسب ما تسمح به السياسات الزراعية المختلفة، ومع احترام النتائج التي تحققت في مفاوضات الاتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارية - غات، فقد تقرر اعتماد الليبرالية التدريجية في الإيجار بالمنتجات الزراعية من خلال الانفتاح المتبادل التفضيلي بين الفرقاء..."

⁵ "سياسات التنمية والصناعات الغذائية الزراعية في منطقة المتوسط - التقرير السنوي 2002"، المركز الدولي لدراسات الهندسة الزراعية المتقدمة، (CIHEAM)، 2003.

يسود هذا الوضع منطقة تشكل فيها التجارة الزراعية عنصراً حيوياً لضمان الحاضر والمستقبل، حيث أن ثلاثة أرباع الفقراء في المنطقة المتوسطة العربية يعيشون في المناطق الريفية. وتؤثر الزراعة على رزق 40% وأكثر من سكان الدول المتوسطة غير الأوروبية، حيث تصل نسبة الزراعة في مجموع اليد العاملة إلى 20% في سوريا، وتونس والمغرب والجزائر ومصر⁶. في المقابل، فإن 5% فقط من اليد العاملة في دول الاتحاد الأوروبي تعمل في هذا القطاع. ويمكن للزراعة في سنة جيدة أن تساهم بأكثر من 25% من مردود صادرات الغرب، و23% من إنتاج سوريا الاقتصادي⁷. فالصناعة في هذه الدول بسيطة أو بدائية. إن أسساً زراعية سليمة تشكل أسس النمو المستقبلي السليم.

غير أن العديد ممن يعتمدون على الزراعة يواجهون مجموعة من المعوقات البنيوية ومنها مثلاً غياب تسهيلات الاقتراض والبنى التحتية التسويقية. كما ويقعون رهائن السياسات الإقليمية ومنها على سبيل المثال الإقفال شبه الكامل للأسواق العراقية أمام المزارعين الأردنيين بعد حرب الخليج عام 1991. وقد قال الشيخ سليمان، وهو مزارع طماطم من غور الصافي في الأردن أن **"منذ حرب الخليج، خسرتنا كثيراً من فرص التصدير. فجميع من في القرية يزرع الطماطم، لكن لا مكان لنا لبيعها. ويغرق المزارعون في الديون. في العام 1989، كنت أبيع 6 كيلو من الطماطم بستة دنانير أردنية. أما اليوم فهي تكلف ربع دينار. فلم نتكبد عناء البيع؟ من الأفضل لو نوزعها مجاناً"**⁸

في مقابلات مع منظمة أوكسفام، قال مزارعو الزيتون في الأردن ولبنان أنهم يجتهدون في عدم الانفاق، مما يترجم للعديد من العائلات بالعجز عن إرسال أولادهم إلى المدارس بدوام كامل، حيث على الأولاد أن يعملوا في الأرض فترات بعد الظهر.

يعود التقدم المحدود في المفاوضات الأوروبية المتوسطة حول التجارة الزراعية إلى غياب الإرادة السياسية للحكومات المعنية لإصلاح القطاع الزراعي بصورة كاملة. فعلى الرغم من الإصلاحات الجارية في السياسة الزراعية المشتركة CAP، تحافظ أسواق الاتحاد الأوروبي الزراعية على خصائصها ومنها الإعانات الهائلة ونظام معقد لتعرفات زراعية مرتفعة ومعوقات غياب التعرفة. وبالفعل، فإن نظام السياسة الزراعية المشتركة هو أعلى نظام إعانات زراعية في العالم حيث يكلف الاتحاد الأوروبي 43 بليون يورو سنوياً. فقطاع زيت الزيتون فقط يستفيد من 2.3 بليون يورو سنوياً، وهو من القطاعات التي حثت على مناقشة اقتراحات إصلاح السياسة الزراعية المشتركة⁹. ويشكل زيت الزيتون مثلاً على منتج ذا امكانية

⁶ "أي طريق إلى الليبرالية: تقييم أول لاتفاقيات التعاون الأوروبي المتوسطي"، س. ديلاكويلا، م. كويبر، ورقة عمل رقم 2، ENAPRI، مركز دراسات السياسة الأوروبية، تشرين الأول / أكتوبر 2003.

⁷ معطيات العام 2002، البنك الدولي

⁸ مقابلات مع تعاونية المزارعين في غور الصافي، المخابة والعدسية في الأردن، 27 - 28 كانون الثاني / يناير

2004

⁹ نتيجة لمراجعة السياسة الزراعية المشتركة في شهر حزيران / يونيو 2003، اقترح الاتحاد الأوروبي في أيلول / سبتمبر إصلاح قطاعات زيت الزيتون، والقطن، والتبغ. ويلحظ الاقتراح حسم 60% من المدفوعات القائمة على أن

تصدير عالية للمنطقة المتوسطية العربية، وهو يواجه المشاكل الجمة في كل من أسواق الاتحاد الأوروبي ودول العالم الثالث نتيجة للإعانات الحكومية المرتفعة التي يستفيد منها المزارع في الاتحاد الأوروبي¹⁰.

وبصورة عامة، فإن المعارضة الأكبر في الاتحاد الأوروبي على المزيد من الليبرالية في التبادل التجاري الزراعي بين حوضي المتوسط مصدرها الدول الأوروبية الجنوبية، وبشكل خاص منتجي الفاكهة والخضار غير المحمسين لمواجهة منافسة متنامية من الدول المتوسطية العربية¹¹. وتعتقد بعض مجموعات المنتجين بضرورة مراقبة التجارة مع الدول المتوسطية غير المنتمية إلى الاتحاد الأوروبي من "خلال نظام كونا يحول دون إغراق أسواق الاتحاد الأوروبي بالمنتجات البخسة الثمن المستوردة من الدول المتوسطية غير المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي"¹².

أما بالنسبة إلى منطقة المتوسط العربية، فلم تظهر الحكومات المختلفة الكثير من الحماس لإطلاق موجة ليبرالية زراعية سريعة ضمن الشراكة الأوروبية المتوسطية. وتعنى هذه الدول بصورة خاصة بحماية المنتجات الغذائية الأساسية، ومنها الحبوب ومنتجات الحليب والمواشي، حيث أن هذه المنتجات "تشغل منصباً أساسياً في النظام الغذائي العربي بسبب دورها في تأمين معيشة المزارعين، وأيضاً في بعض الحالات بسبب سياسات الدعم والحماية التجارية الهادفة إلى تقليص الاعتماد على المواد الغذائية المستوردة"¹³. قد يشكل تعزيز الليبرالية الزراعية موضوعاً سياسياً جديلاً حيث أنه يؤثر في الأمن الغذائي للفقراء، وهو مجازفة تتفادها بعض الحكومات العربية.

المضي قدماً نحو تجارة أكثر عدلاً

بعد مرور ثماني سنوات على إطلاق العملية، اتفق وزراء الشراكة الأوروبية المتوسطية في كانون الأول / ديسمبر 2003 على ضرورة تحضير " خارطة طريق محددة ... لتحقيق مستوى أعلى من الليبرالية التقدمية والتبادلية في قطاع التجارة الزراعية" في العام 2004¹⁴.

وترجو منظمة أوكسفام أن يؤدي هذا القرار إلى حوار مفتوح وامتثال حول كيفية تسخير التجارة لصالح التنمية المستدامة والقضاء على الفقر في المنطقة العربية

تحتفظ الدول الأعضاء بنسبة 40% من المدفوعات المستحقة على الانتاج تدفع في "مغلف وطني" للحفاظ على الانتاج في المناطق الهامشية.

¹⁰ تبلغ قيمة الإعانات المالية الحكومية لزيت الزيتون ضعف قيمة التجارة العالمية لزيت الزيتون، تموز / يوليو 2003، معهد السياسة التقدمية

¹¹ عمل المزارعون من بلجيكا وألمانيا وهولندا أيضاً على تحديد الكوتا الممنوحة لمنتجات البطاطا والأزهار المقطوعة من مصر والمغرب.

¹² www.europarl.eu.int/conferences/euromed/agri/20010614/feedback/article_euromed.pdf

¹³ س. داكويلا، م. كويبر، تشرين الأول / أكتوبر 2003

¹⁴ المؤتمر الأوروبي المتوسطي لوزراء الخارجية، بانولي، 2-3 كانون الأول / ديسمبر 2003، الخلاصات الصادرة عن الرئاسة.

المتوسطة. ومما لا شك فيه أن أي قرار حول سرعة الليبرالية التجارية الزراعية، وتسلسلها ونطاقها من شأنه أن يؤثر تأثيراً كبيراً في رزق المناطق الريفية في المنطقة. وبالتالي، من الضروري عند اتخاذ القرارات في هذه المسائل، أن تأخذ حكومات الاتحاد الأوروبي والدول العربية المتوسطة بعين الاعتبار التأثيرات التوزيعية لعمليات الإصلاح التجاري. بمعنى آخر، يجب أن تحدد من الخاسر ومن الراجح من هذه الإصلاحات التجارية؟ ويقول فرمي، وهو مزارع حمضيات أردني، " لم يسمع الناس هنا بالشراكة الأوروبية المتوسطة... إن كانت تعني أننا نستطيع ولوج الأسواق الغربية وبيع منتجاتنا في الخارج، فهي أمر جيد. أما إن كان تأثيرها يعني إغراق الأسواق المحلية بالمنتجات الأجنبية الرخيصة، فهي ليست بأمر جيد."¹⁵

الحاجة إلى مراعاة المصالح المشتركة

تشارك غالبية الدول العربية المتوسطة حسنات مقارنة في الزراعة، وبشكل خاص زراعة الفاكهة والخضار، غير أن تحسين إمكانية ولوج الأسواق الزراعية في الاتحاد الأوروبي يعتبر عنصراً مهماً للبحث على نمو الصادرات. وتقتصر الدراسات الأخيرة أن تحسين إمكانية ولوج المنتجات الزراعية أسواق الاتحاد الأوروبي سيؤدي لا محالة إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي في عدد من الدول العربية المتوسطة فيرتفع من 0.5 إلى 3.9% خلال فترة خمس سنوات¹⁶، مستحدثاً بالتالي حوالي 100.000 وظيفة جديدة، وهي كناية عن فرصة للحياة الجديدة منحت لمنطقة تتميز بنسب البطالة المرتفعة والمتنامية.

إن التحسين الفوري لإمكانية ولوج أسواق الاتحاد الأوروبي يشكل فرصة حيوية لمصالح الدول العربية المتوسطة، لكن مما لا شك فيه أن اقتصادياتها الريفية ستعجز عن التكيف مع انفتاح سريع لأسواقها الخاصة. وتفرض مسألة الأمن الغذائي في الدول العربية اعتماد مقارنة حذرة في معالجة انتفاخ الأسواق أمام بضائع الاتحاد الأوروبي المصدرة إلى الدول العربية.¹⁷ وبالتالي فإن السؤال السياسي الأساسي الذي يطرح هنا هو حول تحديد مدى ليبرالية التجارة الزراعية المتبادلة بين الدول العربية ودول الاتحاد الأوروبي؟¹⁸

أدى مبدأ التبادل في الامتيازات التجارية في العديد من الاتفاقيات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية إلى مقارنة التعويضات حيث يطالب الاتحاد

¹⁵ مقابلات مع جمعية مزارعي غور الصافي والمخابزة والعدسية، الأردن، 27-28 كانون الثاني / يناير 2004

¹⁶ تغطي الأرقام المذكورة تونس ومصر والمغرب. "تأثير الليبرالية الزراعية في مضمون الشراكة الأوروبية المتوسطة"، FEMISE، تشرين الثاني / نوفمبر 2003.

¹⁷ الكسندر ساريس، جوزيه ماريا غارسيا ألفاريز كوك، 2003.

¹⁸ راجع "سياسة التجارة في المغرب - مراقبة مفاوضات التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي: الطماطم بمواجهة

خبز القمح"، تقرير GAIN، 24 تشرين الثاني / نوفمبر 2003، خدمة الزراعة الخارجية USDA. يسلط التقرير الضوء على واقع أن صادرات الطماطم المغربية قد شهدت انخفاضاً ثابتاً منذ العام 1998، حيث سجلت 172.107 مليون طن طماطم كأعلى نسبة. ويعود هذا الانخفاض إلى أسباب داخلية (تفشي الذبابة البيضاء في أهم مناطق زراعة الطماطم)، ويضاف إليها ضغط نظام الكوتا المفروض في الاتفاقيات التجارية بين المغرب والاتحاد الأوروبي (مع تنويع المغرب للإنتاج ليشمل غيرها من الفاكهة والخضار)

الأوروبي بالمزيد من الانفتاح لمنتجاته في أسواق الاستيراد العربية (الحبوب، لحم البقر، منتجات الحليب، السكر)، وفي المقابل يعرض الاتحاد الأوروبي بعض الامتيازات للمنتجات المتوسطية (الفاكهة والخضار، وزيت الزيتون، وغيرها). وتظهر دراسة أجريت مؤخراً للاتفاقيات التجارية بين المغرب والاتحاد الأوروبي، مثلاً، أن الاتحاد قد وافق على زيادة كوتا الطماطم المغربية شرط أن يوافق المغرب على فتح أسواقه أمام القمح الأوروبي.

إن مفاوضات الشراكة الأوروبية المتوسطية "منحت القليل من لا شيء مجاناً، كما وأنها لم تعترف بما فيه الكفاية بالحاجة إلى معاملة تفاضلية مع الدول المتوسطية العربية"¹⁹. فهذا النوع من المعاملة يصبح حيوياً عند النظر إلى التفاوتات الحادة في المنطقة: فإن معدل إجمالي الناتج الداخلي للشخص الواحد بين فرنسا والمغرب هو 18.5، في حين يصل إلى 15 بين إيطاليا ومصر وإلى 9 بين إسبانيا والجزائر.²⁰ كما وأن موازين الزراعة ومنهجياتها تختلف اختلافاً جذرياً بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية المتوسطية، مما يجعل من غير الممكن على المنتجين العرب التنافس عالمياً في الأسواق المفتوحة.

إن الليبرالية المتبادلة لا تعتبر خياراً ينصح به نظراً للإعانات المالية الضخمة التي يضحها الاتحاد الأوروبي.²¹ وبالتالي لا يمكن الطلب إلى الدول العربية بفتح أسواقها الغذائية في حين يحافظ الاتحاد الأوروبي على نظام الإعانات المالية. إن اعتماد المعايير المزدوجة من شأنه أن يحافظ على الفقر في المناطق الريفية في الدول العربية المتوسطية، لا بل يعززه.

ومرد ذلك أن الإعانات وخاصة تلك الممنوحة للصادرات، تشوه أسعار السوق مقارنة مع قيمة الانتاج الحقيقية. وسيعجز المزارع العربي بالتالي عن منافسة المواد المستوردة من الاتحاد الأوروبي بأسعار بخسة بسبب استفادتها من الإعانات المالية، وبالتالي سيخسر من أسهم السوق. فالقطاع الزراعي التقليدي يتألف من مزارعين متوسطي الحال ومربي المواشي الفقراء، وهو سيتأثر تأثيراً كبيراً بانفتاح الأسواق العربية أمام البضائع المستوردة. فتفكيك الرسوم في الدول العربية قد يؤدي إلى هبوط جذري في الأسعار في الأسواق المحلية، وقد يعاني منتجو الحبوب مثلاً من انخفاض بنسبة 30% في سعر الحبوب. وقد يكون هبوط الأسعار في الأسواق المحلية جذرياً لدرجة القضاء على رزق منتجي المواد الأولية وصغار المنتجين في الدول العربية. في حين قد يستفيد المستهلك المدني من الانخفاض في الأسعار، إلا أن التأثير التنموي الإجمالي على المدى البعيد سيكون سلبياً حيث أن القطاع الريفي الفقير سيقص من الطلب المحلي.

¹⁹ يجري تسليط الضوء على أمثلة لبنان وتونس في "الكتل التجارية الإقليمية كرد على الفقر العالمي: نقد للاتفاق الأوروبي المتوسطي"، أندرو مولد، معهد الكالا للدراسات الدولية - Instituto Compuente de Estudios Internacionales، 2002.

²⁰ اكسندر ساريس، جوزيه ماريا الفاريز غارسيا كوك، 2003

²¹ إن الدراسة في هذا الجزء تركز بصورة كبيرة على تقرير: "تأثير الليبرالية الزراعية في مضمون الشراكة الأوروبية المتوسطية"، FEMISE، تشرين الثاني / نوفمبر 2003.

لكن على العكس، كلما زادت نسبة تقليص صادرات الاتحاد الأوروبي وإعاناته المالية المحلية المشوهة للتجارة، صغر تأثيرها الصافي على الأسعار المحلية في الدول العربية، وبالتالي تقلص التأثير الجذري على رزق المناطق الريفية. لذا **يجب أن تخفض الرسوم في الدول العربية تدريجياً ضمن العملية الأوروبية المتوسطة على أن تترافق مع تخفيض في الإعانات المالية المشوهة للسوق والتي يدفعها الاتحاد الأوروبي، والتي تتضمن نظام الإعانات المالية المحلية.** يجب أن يتم تخفيض الإعانات وإعادة توجيهها من خلال مفاوضات منظمة التجارة الدولية وفق العهد المقطوعة خلال محادثات الدوحة. غير أن التقدم الإجمالي على الجبهة المتعددة الأطراف بطيء.

وتماشياً مع مقررات الدوحة حول الدورة الحالية من المفاوضات، يجب أن تعتمد العملية الأوروبية المتوسطة مبدأ المعاملة اللاتبادلية أو التفاضلية مع الدول العربية وتعتمد إلى تنفيذ²².

وتترجم هذه المقاربة على أرض الواقع **بليبرالية غير متساوية** حيث يقوم الاتحاد الأوروبي بفتح أسواقه مباشرة لكنه يتوقع انفتاحاً بطيئاً من الدول العربية. وتجد هذه الأخيرة نفسها ملزمة في محاولة لتفادي أي تأثير سلبي على القطاع الزراعي التقليدي بالإبقاء على نظام رسوم ووسائل وقائية مرنة لحماية أمنها الغذائي وحاجات التنمية الريفية.

الحاجة إلى الإصلاح في المنزل أيضاً

إن تسهيل الولوج إلى الأسواق الأوروبية لن يكون كافياً ليمنح المزارعين فرصة تحسين أحوالهم المعيشية. فالزراعة في المنطقة العربية تعاني من مجموعة من المعوقات البنيوية وبشكل خاص لصغار المزارعين التقليديين، الذين يستثمرون مساحات صغيرة لا تتعدى الهكتار، ويفتقرون إلى المعدات المناسبة وقدرة الوصول إلى التقنيات الحديثة أو القروض. وهم في الغالب يزرعون تحت وطأة الدين. وتواجه هذه المجموعة من المزارعين صعوبات جملة لبلوغ الأسواق المحلية فكيف بهم يلجون الأسواق العالمية. في حال لم تتوفر التحسينات الأساسية، سيعجز صغار المزارعين، وحتى منتجي البضائع المستوردة من الخضار والفاكهة والزيتون عن الاستفادة من انفتاح الأسواق.

وبالفعل، في غياب المساعدة من الحكومات المحلية **والموجهة إلى المزارعين الفقراء**، ستؤدي الإصلاحات التجارية إلى توسيع الهوة بين المزارع الكبيرة المنتجة للبضائع المصدرة وبين صغار المزارعين التقليديين والذين يواجهون صعوبات كبيرة في الوصول إلى الأسواق المحلية، فكيف بهم الأسواق العالمية. ويقول أحد المزارعين في مدينة صور "لقد وقعت الدول بروتوكول الزراعة، لكنها لم

²² يعترف إعلان برشلونة ضمناً بالحاجة إلى المعاملة التفاضلية في التجارة. لكن غابت الجهود الفعلية المنهجية لتحديد ماهية هذه المعاملة بطريقة عملية؛ بمعنى آخر يبقى هذا المبدأ غير واضح من حيث اعتماده فترات انتقالية طويلة لخفض الرسوم، أو إعفائات دائمة أو أسس دعم مباشرة أو غير مباشرة. راجع أيضاً الشراكة الأوروبية المتوسطة، مركز الدراسات السياسية الأوروبية، إيريك فيليبارت، نيسان / أبريل 2003

تدخل أية تعديلات على القطاع الزراعي في لبنان.²³ وتسلط دراسة إحصائية طالت 350 مزارع تفاح وخضار في لبنان الضوء على مجموعات المعوقات التي يواجهونها: نقص في تسهيلات الري، تقليص الأسواق المحلية ومراقبة الأسعار من خلال الوسطاء المحليين، وغياب التعاونيات التي تساعد على تحسين الانتاج والتسويق، وانخفاض القدرة على زراعة المحاصيل بحسب المعايير المحددة، ونقص برامج التوسع الزراعي.²⁴ ويضيف المزارعون أنهم بحاجة إلى خدمات توسع أفضل تسمح لهم بتحسين نوعية منتجاتهم بحيث تتماشى والمعايير المطلوبة في أسواق الاتحاد الأوروبي.

هذه أمثلة عن القطاعات التي تحتاج إلى دعم حكومي.

عملية شفافة واستشارية

يجب أن تتصف المفاوضات الزراعية بالمزيد من الشفافية، وترتكز إلى حاجات الفقراء الذين يعتمدون على الزراعة في رزقهم. ويجب لأن يمنح الفقراء سهولة أكبر في الوصول إلى المعلومات حول العملية بأجملها، بحيث يتمكنون من لمس أهميتها والمكاسب التي تعد بها.

كما وأن نتائج **تقييم التأثير المستديم** (Sustainability Impact Assessment (SIA) للاتفاقيات الأوروبية المتوسطة قد ظهرت بعد أربع سنوات ونيف من الوعود من المفتشية الأوروبية²⁵ والتي يجب أن تعتمد في مباحثات سياسات التجارة الزراعية، خصوصاً وأن القضايا البيئية ومنها النقص في المياه، تؤثر تأثيراً كبيراً في الأداء الزراعي في منطقة المتوسط. بالإضافة إلى ما سبق، فإن التقييم يعتمد مقارنة بالمشاركة أي أنه يتم بمشاركة المساهمين الأساسيين، ويساعد على تقديم تنمية أكثر استدامة في منطقة المتوسط من خلال تحديد التأثير الاجتماعي والتنموي المرتقب لسياسات الليبرالية التجارية الزراعية، واقتراح التدابير العملية التي تساعد على تخفيف حدة التأثيرات السلبية.

الخاتمة

إنه لمن مصلحة الاتحاد الأوروبي أن يساعد على نمو الاقتصاديات السلمية على حدوده المتوسطة، وإن فقط لمساعدة صادراته. وتحمل قوانين الزراعة العادلة حالياً الإمكانية الأكبر للحد من الفقر ويجب أن تتصدر سلم الأولويات. ومن واجب الحكومات الوطنية بدعم من الاتحاد الأوروبي أن تؤمن دعماً أكبر لصغار المزارعين

²³ مقابلات مع أعضاء التعاونية الزراعية، صور، لبنان، 18 آذار / مارس 2004
²⁴ "ملاح قرية: مشمش - عكار"، الصندوق الاقتصادي والاجتماعي للبرامج التنموية، مجلس الإنماء والإعمار، لبنان، 2003.

²⁵ وعدت المفتشية الأوروبية بإجراء تقييم للتأثير المستديم أولاً خلال مؤتمر وزراء الخارجية في ستوتغارت عام 1999، على أن تظهر النتائج خلال العام 2001. وأعيد التأكيد على هذا الوعد خلال مؤتمر وزراء الخارجية في فالنسيا عام 2002 بعد أن تمت المطالبة بإطلاقه قبل نهاية عام 2002. غير أنه لم يطلق قبل نهاية العام 2003 وبداية العام 2004.

ومساعدتهم على الاندماج بصورة أفضل في الأسواق المحلية والعالمية. وفي حال لم يعتمد الاتحاد الأوروبي قوانين تجارية أكثر عدلاً، وخاصة من حيث الحماية الحدودية والإعانات المالية، فإن الشراكة الأوروبية المتوسطية لن تفيد القطاع الزراعي في المنطقة العربية المتوسطية.